مسؤول اميركي سابق : لا يمكننا ادعاء النصر بالعراق ولا تحقيق إنجاز يذكر

بالنظر إلى ما خلفه غزو الولايات المتحدة في العراق، يتعذر على أي كان، حتى على اولئك الذين بدأوا الحرب في العام ٢٠٠٣، ادعاء النصر، أو ادعاء تحقيق إنجاز في العراق، "باستثناء بعض الخبراء المتثاقفين الساعين لإثارة حنق الجمهور"، كما يقول مؤلف ومسؤول سابق في وزارة الخارجية الاميركية الذي اثار كتابه "كيف اسهمت في خسارة الحرب من اجل كسب قلوب العراقيين وقلوبهم"، وهو الكتاب الذي اثار جدلا في اميركا، وتم فصل كاتبه من العمل في وزارة الخارجية بسببه.

بغداد / المدى

وفي مقالة نشرها الكاتب والمسؤول السابق بيتر فان بورين، بمناسبة غزو العراق، في موقع TomDispatch، وهو الموقع الذي ينتهج سياسة مناهضة الاعلام السائد، نقرا بقلم بورين: "نحو ٢٤ سنة من الخدمة الحكومية، واجهت نصيبي من التنافر بين ما يُقال علنا، وما كانت تفعله الحكومة من وراء ظهر الرأي العام . في معظم الحالات، تم سد الفجوة باشخاص خائفين صغار، أما ما ظل طي الكتمان فإنما يخفي أخطاء اولئك الموظفين المجهولين وعيوبهم".

ويستدرك بورين "لكن ما رأيته أثناء الخدمة بوزارة الخارجية في قاعدة عمليات متقدمة في العراق، كان مختلفا. هناك، كانت المسافة بين ما كنا نقوم به (في مجال مياه الري وسوء الإدارة)، وما كنا نقوله (أي المزاعم التي لا نهاية لها بالنجاح والتقدم)، يملؤها جنود اميركان متبطرون وعراقيون مدمرون وليس مجموعة موظفين بيروقراطيين خائفين".

ويضيف شارحا ظروف تأليف كتابه: "كان ذلك مما لا يطاق تجاهله بالنسبة بالنسبة لمحارب محنك مثلي. وهكذا كتبت كتابا حول هذا الموضوع: "كيف ساعدت في خسارة الحرب من اجل كسب قلوب العراقيين وعقولهم". وكنت في موقع يتيح لي رؤية كل ما يحدث حيث كنت اقود فريقين لإعادة إعمار محافظات في ريف العراق، وفي الوقت نفسه كنت اسهم، وعن قرب، في ما كانت الحكومة الاميركية تفعله بالعراقيين وليس لاجلهم"، ويتابع: "في الأصل، كنت اتصور أن العنوان الفرعي للكتاب سيكون "دروس لأفغانستان،" اذ كنت آمل ان لا تتكرر الأخطاء نفسها الى ما لا نهاية هناك. ولكن أحيانا حين تكون على حق، فان ذلك لا يحل اي شيء".

العراق كارثة اميركية كاملة

ويوضح بورين بداية عمله في العراق قائلا: "حين وصلت الى العراق في العام ٢٠٠٩، لم اكن توقع ان اكون موضع ترحيب باعتباري محررا أو ان يستقلبني الناس بالزهور – كما توقع المسئولون الذين شنوا غزو هذا البلد العام ٢٠٠٣. ولكنني في الوقت نفسه لم أتخيل أبدا ان العراق هو كارثة أميركية كاملة". كما يوضح في المقابل ما واجهه حين عودته من العراق حيث يقول: "لم اكن أتوقع أن اكون موضع ترحيب حين عدت لاحقا، من قبل صاحب العمل، وزارة الخارجية، باعتباري بطلا في مقابل كتابي عن الحكايات واللحظات المؤثرة التي لخصت كيف يمكن للولايات المتحدة ان تهدر أكثر من ٤٤ مليار دولار في اعادة اعمار / اوتفكيك العراق. ولكني لم اكن أتخيل أبدا أن وزارة الخارجية ستنتقم مني. فازاء نشر كتابي، والذي كان شرحا صادقا للسنة التي امضيتها في العراق، تم سحب ضماني، وارسلوني للجلوس في البيت لاشهر، ثم سمحوا لي بالعودة مؤقتا فقط كعامل اتصالات محروم من أي حصانة، ثم جاءت الخطوة النهائية بانهاء عملي".

من المحزن، بحسب الكاتب، انه "ومنذ سنتين تقريبا على مغادرتي العراق، حدث القليل الذي يتحدى اعتقادي بأننا فشلنا في إعادة الإعمار وخسرنا الحرب من خلال ذلك الفشل. فالعراق اليوم هو امتداد للعراق الذي رأيته ووصفته. كانت القمة العربية الأخيرة في بغداد، التي أشاد البعض بأنها حدث فاصل، لا تعدو كونها تنويعا على المرحلة السابقة"، مبينا ان اجراءات عقد القمة "تشبه الانتخابات التي رعتها الولايات المتحدة في العراق طوال فترة الاحتلال. فحين يتم نشر العديد من الجنود ورجال الشرطة ويتم تعطيل شبكة الهاتف الخليوي من اجل عقد القمة، وتغلق طرق بغداد لمدة أسبوع، "عبر عطلة رسمية" معلنة للحفاظ على الشوارع خالية من البشر، فان بامكانك التحكم مؤقتا في أي مكان، على الأقل من وجهة نظر الكاميرا. وتم أنفاق أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وكان ذلك في جزء منه من اجل زرع الزهور على طول الطريق الذي تقطعه الشخصيات الكبيرة الزائرة داخل المنطقة الخضراء وخارجها".

ان العراق الذي شكلته الحرب الاميركية، كما يرى بورين، "هو اليوم مكان غير آمن وغير مستقر وتعوزه القوة. وبطبيعة الحال، تستمر الحياة هناك (مع الافتقار المعتاد للكهرباء والمياه الصالحة للشرب)، ولكن بشكل تتقاطعها تفجيرات الانتحاريين وعمليات القتل المستهدف. وفي حين أن الرأي العام الأميركي قد غير قناته كي يشاهد مشاهد أكثر إثارة في ليبيا، وسوريا الآن، أو ربما لا يشاهد سوى برنامج "اميركان ايدول"، فان الشعب العراقي مازال محتجزا في العنبر نفسه، يعيد مشاهدة المشاهد التي رأيتها في ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهي مشاهد تُذكّر بصورة حية بكل الاشياء الجيدة التي فشلنا في تحقيقها".

وفي الشان وضع العراق اقليميا يقول المسؤول الاميركي السابق ان "العلاقات بين العراق وإيران تواصل تعزيزها، ولكن بغداد تستخدم عبر هذه العلاقات بمثابة محطة لغسيل أموال طهران التي تواجه تشديد العقوبات الاميركية والأوروبية، وحتى أن طهران تبيع الكهرباء إلى العراق. (وقطاع الكهرباء هو احد القطاعات التي فشل فيها برنامج اعادة الاعمار!) في الواقع، مع قدرة إيران الآن على التدخل في العراق وبطرق كانت متعذرة عليها عندما كان صدام حسين في السلطة، فإن هذا البلد (العراق) أكثر قدرة على معارضة هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة."

ثم يروي بورين بعد ذلك المضايقات التي وقعت له من قبل السلطات الاميركية بعد نشر كتابه والحقائق التي كشف عنها فيه. بما فيها اساليب المراقبة والتجسس حتى على ايميله الشخصي، ثم فصله من العمل، وهو ما يوحي بان ثمة مسعى منظما ومنتظما للتعتيم على الاخطاء والخطايا التي ارتكبتها الولايات المتحدة في بلد كان ينشد الحرية حلما وليس كابوسا ما زال يقض منامات العراقيين حتى اليوم. وهو يقول ان الناس تساله كثيرا عن دوافعه في كتابة كتابه وهو يرد: بانه غير نادم على ذلك رغم ما اصابه من خسارات.

عن موقع ساحات التحرير

ائتلاف المالكي : عدد من القضاة المرشحين للمحكمة التمييزية مشمول بإجراءات المساءلة والعدالة

□ بغداد / المدى

اكد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي ،الخميس، ان سبب تأجيل التصويت على اعضاء المحكمة التمييزية هو كون اللجنة المختصة لم تدرس ملفات القضاة بالشكل الصحيح، وهناك اخطاء فادحة في تلك الملفات، مشيرا الى ان بعض القضاة تبين شمولهم باجراءات المساءلة والعدالة.

وقرر مجلس النواب العراقي، خلال جلسته الـ٣٥ الإعتيادية اول امس الثلاثاء، تأجيل التصويت على إختيار أعضاء محكمة التمييز الإتحادية الى جلسة اليوم الخميس نتيجة خلافات بين الكتل السياسية.

وقال القيادي والنائب عن الائتلاف حيدر العبادي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إنه "لم يكن هناك توافق على الاسماء والمشكلة ان قضية القضاء قضية حساسة جدا" مشيرا الى ان "المشكلة تكمن في عدم وجود توافق بين الكتل السياسية على الاسماء المطروحة، واللجنة ما تزال تبحث في ملفات القضاة".

واوضح العبادي ان "هناك بعض الأسماء المطروحة ضمن القضاة يحتمل شموله باجراءات المساءلة والعدالة، وعلى اللجنة ان تتأكد بشكل جيد قبل التصويت عليه" مبينا ان "هناك بعض القضاء ربما محسوبين على كتل سياسية او قريبين منها".

واضاف ان "هناك ايضا خلاف بشأن التصويت على القضاة، فبعض الكتل تريد التصويت عليهم بسلة واحدة، والبعض الاخر يريد التصويت عليهم بشكل منفرد".

وكانت رئاسة الجمهورية قد أحالت العام الماضي، مشروع قانون المحكمة الإتحادية العليا إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، غير أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي طالب النواب بالتريث في تشريع خمسة مشاريع قوانين، منها قانون محكمة التمييز الإتحادية.

وبحسب مسودة مشروع قانون محكمة التمييز الإتحادية، فإن المحكمة ستضطلع بالفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء العراقيين، بالإضافة الى صلاحيات في الفصل في قضايا أخرى

العراق يشكل لجنة للتحقيق بمحاولة احتيال مجهولة بمبلغ ٧ ترليونات دينار

□ بغداد / المدى

كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي اليوم الخميس، عن تشكيل لجنة تحقيقية للكشف عن محاولة احتيال على الحكومة بمبلغ ٧ ترليون دينار عراقي باستخدام مستندات مزورة، مبينة ان عملية الاحتيال تم اكتشافها قبل صرف المبلغ.

وتعد الظاهرة هي الثانية من نوعها التي يتعرض لها العراق للاحتيال من قبل جهات مجهولة، بعد محاولة سرقة مبلغ ١,٧ مليار دولار بعقدين ابرمتهما وزارة الكهرباء مع شركتين اتضح فيما بعد انهما شركتين وهميتين.

وقالت عضو اللجنة نجيبة نجيب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "مجلس النواب شكل لجنة تحقيقية تتولى بحث قضية محاولة سرقة مبلغ مالي كبير من خزينة الدولة بمستندات تعود لأمانة مجلس الوزراء مزورة...المبلغ الذي تردد على السنة النواب هو ٧ ترليون دينار ونحن نتحقق من الموضوع".

واوضحت نجيب ان "عملية السرقة بحسب المعلومات الاولية هي على مرحلتين الاولى بالمبلغ المذكور اعلاه، والمرحلة الثانية مبلغ اكبر، لكن احبطت عملية السرقة قبل تحويل المبلغ".

وبينت عضو اللجنة المالية عن "مطالبة وزارة المالية والمصارف بالتعاون مع اللجنة التحقيقية للكشف عن الجهات التي تقف وراء عملية السرقة وكيفية تمرير مستندات مزورة".وتابعت أن "غاية اللجنة الوقوف على الحقائق ومعالجة الخلل الموجود في المصرف العراقية منعا لتكرار الظاهرة في المستقبل".

وتعرض بعض المصارف العراقية خلال السنوات الماضية الى عمليات سطو مسلحة ابرزها مصرف الزوية في منطقة الكرادة وسط بغداد عام ٢٠٠٩ والذي سرق منه قرابة ٦,٥ مليار دينار، ومصرف الرافدين في محافظة النجف والذي سرق منه عام ٢٠١٠ قرابة ٦ مليارات دينار

إيران تُخسِر العراق ١٧ مليار دولار سنوياً من النفط وهو لا يفعل شيئاً

السومرية نيوز/ بغداد

اكد تقرير صادر عن مركز دولي للدرسات التنموية أن خسائر العراق السنوية من استغلال ايران لحقوله النفطية المشتركة معها تبلغ نحو ١٧ مليار دولار، وفيما استغرب من تفريط الحكومة بحقوق البلاد النفطية مع إيران، اتهمها باهمال تركيب الاعدادات الالكترونية لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة.

وذكر المركز العالمي للدراسات التنموية ومقره العاصمة البريطانية في تقرير له إن "حجم خسائر العراق من تجاوزات ايران على الحقول النفطية العراقية بلغت ١٧ مليار دولار اي نحو ١٤ في المائة من إيرادات الدولة السنوية"، مبينا إن" حجم ما تستنزفه إيران من النفط العراقي بلغ قرابة ١٣٠ ألف برميل يوميا من أربعة حقول عراقية هي حقول دهلران، ونفط شهر، وبيدر غرب، وأبان".

واضاف المركز أن "حجم التجاوزات الإيرانية على حقول الطيب، والفكة وأجزاء من حقل (مجنون) بلغ قرابة ربع مليون برميل يوميا"، مشيرا إلى أن "هذه الحقول التي تحتوي على احتياطي يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار برميل لا تعتبر كلها حقولا مشتركة لأن قسما كبيرا منها عراقي بالكامل، ويقع ضمن الشريط الحدودي العراقي".

ولفت المركز الى أن "إيران تقوم باستنزاف هذه الحقول من جانب واحد على الرغم من وجود اتفاق بين البلدين على تشكيل لجان مشتركة لاستثمارها"، مبديا استغرابه من "سياسة بغداد التي تفرط بحقوق البلاد النفطية مع إيران وتقاطع في الوقت نفسه الشركات الموقعة لعقود نفطية مع اقليم كردستان".

وبين المركز إلى أن "إيران قامت مؤخرا بإتمام جميع الاستعدادات لمباشرة الإنتاج من حقل (يادفاران) النفطي الواقع جنوب شرق العراق، بعد الاتفاق مع شركة (سينوبيك) الصينية"، مؤكدا أن هذا الامر "سيحرم العراق من استثمار هذا الحقل الذي يحتوي على قرابة ١٢ مليار برميل من النفط الخام، و١٢,٥ ريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط".

واكد المركز أن شبكات تهريب النفط المتخصصة والمنتشرة في مختلف مناطق العراق الحدودية تقوم بتهريب قرابة ٣٥ ألف برميل يوميا إلى إيران.

واتهم المركز الحكومة باهمال تركيب الاعدادات الالكترونية لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة ورفض تطبيق نظام المراقبة الالكترونية عبر الاقمار الصناعية على توزيع المشتقات النفطية، ودعاها الى "حل المشاكل الحدودية مع إيران لضمان حقوق العراق النفطية، والإسراع في تطوير قدراته بهذا المجال"، مشددا على "ضرورة هذا الامر، خصوصا مع اسراع ايران بابرام عقود مع شركات نفط صينية وروسية لاستغلال الحقول لشركة النفط الوطنية أحمد قلعة باني قوله، إن حجم إنتاج النفط الخام في إيران يصل حالياً إلى أربعة ملايين برميل يومياً فيما ينص البرنامج الخماسي الخامس لتطوير قطاع النفط على إنتاج خمسة ملايين برميل في اليوم اعتمادا على الاستثمار في حقول النفط المشتركة مع العراق. وأضاف قلعة باني أن وزير النفط رستم قاسمي أمر الشركة الوطنية بوضع استخراج النفط من الحقول النفطية المشتركة مع العراق على رأس أولوياتها بهدف الوصول إلى إنتاج الكمية المطلوبة بحلول العام ٢٠١٤. وكانت الحكومة العراقية قللت على لسان المتحدث باسمها على الدباغ من المخاوف المتعلقة باستثمار الحقول النفطية المشتركة من قبل دول الجوار وخاصة إيران، معتبرة أن الموضوع برمته "إثارة إعلامية"، فيما أكدت أن العراق لا يملك أي معلومات فنية مؤكدة في هذا الشأن.

أما وزارة النفط العراقية، فقد أكدت على العراقية وزيادة إنتاجها منها إلى ٥,٢ملايين برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٥".

وكانت وكالة "فارس" الإيرانية نقلت في ١٠ نيسان ٢٠١٢ عن المدير التنفيذي لسان المتحدث باسمها عاصم جهاد أنها لن تتساهل مع أي تجاوز على العراق، متشددة على ضرورة حل مسألة الحقول المشتركة وفقاً للأعراف الدولية"، واعتبرت في الوقت نفسه أن حفر واستثمار تلك الحقول من طرف واحد يؤدي إلى أضرار كبيرة.

وكانت شركة الهندسة والتنمية النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنت أنها وقعت، في (٧ شباط ٢٠١٢)، عقداً بنحو ربع مليار دولار مع شركة دانة للبترول المحلية لتطوير حقل شنغلي النفطي المشترك مع العراق، وذكرت وكالات رسمية إيرانية أن إيران تنتج أكثر من ١٣٠ ألف برميل يومياً، نحو ٦٨ ألف برميل منها في أربعة حقول مشتركة مع العراق، هي دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان، ونقلت تلك الوكالات عن المدير التنفيذي لشركة النفط للمناطق المركزية الايرانية مهدي فكور قوله إن عمليات الحفر جارية حالياً في ثمانية مواقع ضمن عدد من الحقول المشتركة بين إيران والعراق، وإن النتائج مرضية.

وكشفت عمليات التنقيب التي قامت بها شركة النفط الوطنية الايرانية أن العراق يمتلكان ١٢ حقلاً مشتركاً تحوي احتياطيا يصل إلى أكثر من ٩٥ مليار برميل وهو أكبر احتياطي للمواد الهيدروكربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط . وسبق لوزير النفط الإيراني رستم قاسمي أن طالب في تموز ٢٠١١ حكومته بوضع خطط لتطوير الحقول النفطية على الحدود مع العراق، وبين أن البنى التحتية لتلك الحقول تحتاج إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار لتحقيق خطة إيران الاقتصادية للسنوات العشرين المقبلة.

ويضم العراق ٢٤ حقلاً نفطياً مشتركاً مع إيران والكويت وسوريا، من بينها ١٥ حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة، وأبرز تلك الحقول سفوان والرميلة والزبير مع الكويت، ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكه ونفط خانه مع إيران. ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق أضعف من جيرانه تكنولوجيا ومالياً في استغلال المكامن النفطية المشتركة، خاصة وأنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد اتفاقيات مشتركة مع إيران والكويت بشأن استغلال تلك المكامن، لأسباب منها عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما.